أمارابك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد 8، العدد 26 (2017). ص ص 81-98

دراسة تحليلية عن واقع أداء سوق التأمين السوداني للفترة من 2011 الى 2015

سامي احمد ميرغني مرسي(*)

المستخلص: هدفت الدراسة للتعرف على واقع اداء سوق التأمين السوداني ومدي تطور ومساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في السودان، وذلك من خلال تحليل وتوضيح النتائج الحقيقية للعمليات التأمينية الخاصة بنتائج الاكتتاب ومعدلات الاحتفاظ والسياسات الاستثمارية بشركات التأمين، أظهرت نتائج التحليل أن سوق التأمين السوداني يعاني من عدة مشاكل تنظيمية وفنية تعمل على عدم قيام سوق التأمين بدوره في التنمية الاقتصادية، أبرزها أن سوق التأمين السوداني يحتل مرتبة متأخرة جداً من حيث نسبة مساهمة إجمالي أقساط التأمين إلى الناتج المحلي مقارنة بقطاع التأمين العربي، إضافة إلى عدم توازن الطاقة الاستيعابية لحجم السوق حيث تسيطر شركة واحدة على ما يعادل نسبته تقريباً40% من حصة السوق. أوصت الدراسة بتنفيذ برامج وخطط فعالة لرفع الوعي التأميني في المجتمع والعمل على دمج شركات التأمين الصغيرة مع بعضها لتقوية رأس مالها ودعم توازن السوق.

الكلمات المفتاحية، قطاع التامين، الاكتتاب، أقساط التامين، الاستثمار

An Analytical Study of the Reality of the Sudanese Insurance Market Performance (2011-2015)

Sami Ahmed Margani

Abstract: This study is aimed to identify the reality of the performance of the Sudanese insurance market and how the development and contribution of the Sudanese insurance sector in the economic development in the Sudan through the analysis and clarification of the real results of insurance operations of underwriting results and retention rates as well as investment policies of insurance companies, the analysis results showed that the insurance market of Sudan suffers from several organizational and technical problems that affect the insurance market and its role in economic development, the most prominent one that the market of the Sudanese insurance occupies very late rank in the contribution rate of total insurance premiums to GDP compared with the insurance sector in Arab World addition to the imbalance of a capacity of the size of the market where controlled by one company which is equivalent of almost 40 percent of the market portion. The study recommended the application of effective plans to raise the awareness of the insurance handling in society and the integration of small insurance companies with some of them to strengthen their equity capital and to support the balance of the market.

Keywords subscription, insurance sector, underwriting, insurance premiums, investment

(*) استاذ مساعد –جامعة النيلين، معار حاليا لجامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية، sami_margani@hotmail.com

الإطار المنهجي:

1/ مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في أن سوق التأمين السوداني مازال يعاني اضطراباً كبيراً وعدم استقرار يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل منها احتكارية شـــركة محددة لجميع عمليات تامين ممتلكات الدولة وتدني كثافة وعمق التأمين إضافة إلى عدم إدارة العمليات التأمينية بصورة سليمة في شركات التأمين. هذه العوامل تقود إلى ضـعف دور التأمين الإيجابي في النشـاط الاقتصـادي على مسـتوى الدولة ككل. ونحاول من خلال هذا البحث تحليل أداء ســوق التأمين الســوداني للفترة من 2011 إلى 2015 بغرض التعرف على أوجه القصــور في أداء العمليات التأمينية بالســوق الســوداني. وفي ظل هذه الاضـطرابات وضـعف الوعي التأميني لأفراد المجتمع فإن الدراسـة تسـعى للإجابة على الأسـئلة الآتية:

أ-ما مدى استقرار صناعة التأمين في السوق السوداني؟

ب-هل يقوم قطاع التأمين في السوق السودانية بدوره المؤثر في النمو الاقتصادي للدولة ككل؟

1/2 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسـة للدور الذي أصـبح يمثله التأمين من دعم كبير لاقتصـاديات الدول بما يحققه من حماية رؤوس الأموال التي تعمل على دعم مشـــاريع التنمية بمختلف هذه الدول، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الاهتمام بتنظيم عملية التأمين، وتشـريع القوانين التي تسـاعد على قيامه بهذا الدور، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراســـة لمعرفة الدور الذي يلعبه قطاع التأمين في التنمية الاقتصـــادية في السودان.

1/3 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآتي:

1- النتائج الحقيقية لأداء الشركات العاملة بسوق التأمين السوداني.

2- النتائج الحقيقية للعمليات التأمينية لشــركات التأمين فيما يتعلق بنتائج الاكتتاب ومعدل الخســائر للشركات.

3- التعرف على دور هيئة الرقابة والجهات ذات الصلة بعملية نشر ثقافة التأمين في المجتمع.

4- التعرف على أنواع التأمينات الممارســة بشــركات التأمين ومدى مســاهمة كل نوع في إجمالي عمليات التأمين.

5- توضيح مدى الاستقرار التنظيمي لسوق التأمين.

1/4 حدود الدراسة:

يتم تحقيق هدف البحث بدراسة تحليلية إحصائية لفترة زمنية تبدأ من عام 2011 الى عام 2015.

1/5 منهج الدراسة:

- الاعتماد على الدراسات النظرية من خلال الكتابات التي تعرضت لتوضيح موضوع الدراسة.
- الاعتماد على أسلوب التحليل من خلال المسح الميداني لعينة مختارة من المؤمن لهم وشركات التأمين لمعرفة معوقات تطور السوق.
- استخدام الأسلوب الاحصائي في تقييم أداء شركات التأمين السودانية.

1/6 خطة الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة تم تقسيم أجزائها إلى الآتي:

1/ الإطار المنهجي.

2/ نشأة وخصائص سوق التأمين السوداني.

3/الهيكل المؤسسي لقطاع التأمين في السودان.

4/ تقييم أداء سوق التأمين السوداني.

5/ النتائج والتوصيات.

2/ نشأة وخصائص سوق التأمين السوداني:

1/2 نشأة وتطور سوق التأمين

ترجع بدايات ممارسات أعمال التأمين في السودان إلى النصف الاول من القرن الماضي عن طريق ظهور وكالات وفروع تابعة لشركات بريطانية وسويسرية وفرنسية وإيطالية ومصرية وتديرها غالباً المؤسسات التي تعمل في التجارة الخارجية، وكانت تحصر نشاطها بداية في تأمينات التجارة الخارجية (التأمين البحري) ولاحقاً امتدت لتشمل التأمينات الاخرى كالحريق والحوادث ثم تأمينات الحياة. بدأ تأسيس ومباشرة الشركات الوطنية للتأمين عام 1952 وفي عام 1961 تأسست اول شركة تأمين وطنية(شركة التأمينات العامة (سودان) المحدودة).وكانت هذه الشركات غير خاضعة لأي نوع من الرقابة حتى أواخر عام 1960 حيث صدر قانون الرقابة على المؤمنين لسنة 1960، في عام 1965 تأسست شركة النيل الازرق للتأمين المحدودة وكانت تمارس جميع أنواع التأمين وفي عام 1967 تأسست الشركة السودانية للتأمين واعادة التأمين المحددة وتأسست شركة التأمينات المتحدة (سودان) عام 1968، وتبعتها في العام 1973 شركة إعادة التأمين الوطنية لتمارس جميع أنواع إعادة التأمين.

وبحلول عام 1970م بلغ عدد الشركات الوطنية التي كانت تعمل بجانب تلك التوكيلات ست شركات، إلا أن ذات العام شهد إيقاف توكيلات الشركات الأجنبية عن العمل بقرار من السيد وزير المالية.

وفي عام 1973م أسست أول شركة إعادة تأمين متخصصة في السودان وهي شركات إعادة التأمين الوطنية التي منحت حصة إلزامية بدأت بـ 20% إلى أن بلغت الآن 50% من الأعمال التي تعيدها شركات التأمين المباشر تحت الاتفاقيات.

في عام 1976 تأسس اتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين السودانية وضم في عضويته جميع شركات التأمين وإعادة التأمين السودانية وكان من أهم أهدافه العمل على تنمية وتطوير صناعة التأمين في السودان وذلك بنشر الوعي التأميني. ثم أسس بنك فيصل الاسلامي السوداني أول شركة تأمين إسلامية في العالم وكان ذلك في العام 1979، وفي عام 1981 تأسست شركة النيلين للتأمين، شركة الشرق الاوسط للتأمين وشركة جوبا للتأمين. في عام 1983 تأسست شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين، وفي عام 1985 تأسست شركة البركة للتأمين. في عام 1989 تأسست شركتان هما الشركة الوطنية للتأمين وشركة السافنا للتأمين، وتأسست شركة البحر الاحمر للتأمين وشركة السلامة للتأمين في عام .1992، وفي عام 1992 تم الغاء قانون الرقابة على المؤمنين لعام 1960 وصدر قانون الإشراف والرقابة على أعمال التأمين والذي تم بموجبه إلزام كل شركات التأمين أن تمارس نشاطها على نمط التأمين التعاوني الإسلامي، وتم بموجب هذا القانون تأسيس الهيئة العامة للإشراف والرقابة على اعمال التأمين. وفي عام 2001 الغي قانون الإشراف والرقابة على اعمال التأمين لسنة 1992 بصدور قانون على التأمين لسنة 2001 للإشراف والرقابة على أعمال التأمين وسميت هيئة الرقابة على التأمين.

2/2 أنواع التأمين بسوق التأمين السوداني:

تمارس شركات التأمين معظم أنواع أو فروع التأمين المعروفة عالمياً، وفيما يلي وثائق التأمين التي تصدرها شركات التأمين السودانية:

تأمين السيارات: وينقسم إلى:

أ-تأمين السيارات الإلزامي: تأمين المسئولية المدنية تجاه الغير: وهو التأمين ضد الاخطار التي تصيب الآخرين في أرواحهم وممتلكاتهم بسبب حوادث السيارات. (آل عطير، 2006: ص50)

ب-تأمين الحريق والسرقة فقط: وهو تأمين اختياري وأسعاره تحدد من قبل شركات التأمين طبقاً لشروط المنافسة ويتم عادة استخدامه للسيارات المتوقفة داخل الكراج لفترة طويلة. (الكاشف، 2000 ص65).

ج-التأمين الشامل: يجمع هذا التأمين في داخله الإلزامي والشامل ويتم الحصول على هذا النوع من الشركات مباشرة..(ابو الهيجاء، 2005: ص113).

تأمين الحريق والطاقة: وهو يغطي الخسائر التي تتعرض لها الممتلكات بسبب حادث حريق وأيضا يتم تغطية الأخطار اللاحقة للحريق وهي ما تعرف بالخسائر غير المباشرة ومنها: خسائر فقد الأرباح وخسائر التوقف عن العمل ومصاريف التأجير والتشغيل الاضافية ويضاف للوثيقة أخطار أخرى كخطر الإنفجار والصواعق والحروب والشغب. (احمد، 1993: ص65).

تأمين الحوادث المتنوعة: أهم أنواع هذا التأمين: تأمين السرقة -تأمين المسئولية المدنية-تأمين النقد أثناء النقل من البنك إلى العملاء. - تأمين خيانة الأمانة -تأمين المسئولية المهنية. - تأمين كسر الزجاج.(حمزة، عبد الحميد، 2003 ص251).

التأمين الهندسي: يغطي هذا النوع الاخطار التي تصيب الأعمال المدنية وتصيب المواقع والأماكن، وظهر هذا النوع على إثر التوسع في استخدام الآلة وما ينجم عن ذلك من خسائر مباشرة أو خسائر تصيب الغير في أجسامهم أو ممتلكاتهم. ومن أمثلة هذا النوع تأمين إنفجار الغلايات وتأمين أخطار المقاولين وتأمين كسر الزجاج وتأمين الأجهزة الكهربائية (الخفاجي، 2014: ص68).

التامين الطبي: يشمل هذا التأمين الرعاية الصحية والحماية التأمينية للمريض في العلاج وفي تعويض الأجر خلال فترة العجز المؤقت او التوقف عن العمل بسبب المرض ويقصد بالمريض هنا من أصيب بمرض غير إصابة العمل كالأمراض التي تعتري الإنسان بكافة أنواعها (عريقات، 2008: ص370).

التأمين الزراعي: الهدف من هذا النوع هو المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات المجتمع الزراعي بتقديم مجموع من التغطيات للمحاصيل في كافة مراحل الزراعة، بدءاً من الإنتاج إلى الحصاد والتعبئة إضافة إلى الترحيل للأسواق (طاهري، 2011: ص330).

التأمين البحري: يوفر هذا النوع الحماية التي تحتاجها التجارة، حيث يؤمن على البضائع المشحونة عن طريق البحر. فيما يعمل هذا التأمين على تعويض أصحاب البضائع والسفن عن الخسارة التي تلحق ببضائعهم بسبب تعرضها لأخطار مؤمن منها أثناء النقل أو الشحن. كما يعمل على تعويض الناقل صاحب أجرة الشحن عند تلف البضائع المشحونة..(عمار، الديب، 1994: ص6).

تأمين التمويل الاصغر: يعتبر أحد أنواع التأمينات التي تعمل على حماية ذوي الدخل المحدود ضد أخطار محددة مقابل أقساط تتناسب مع احتمال وكلفة هذه الأخطار، وقد ظهر هذ النوع من أنواع التأمين مؤخراً واحتل مكانة كبيرة في أنشطة الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل متناهي الصغر في العالم لما توفره من حماية ضد الأخطار التي تواجهها المشروعات الصغيرة. (سيف الدين، 2011 ص31).

تأمين أخطار الحرب: يقوم هذا النوع على دفع التعويضات للأضرار في حالة تحقق الأخطار التي تصاحب اندلاع الحروب، ويعتبر هذا النوع من أحدث أنواع التأمين حيث بدأ يمارس بشركات التأمين وبشكل ضئيل جدا في العام 2014 .

تأمين التكافل: يعتبر تأمين التكافل البديل الشـــرعي للتأمين على الحياة ويوفر هذا النوع بأشـــكاله المتعددة الحماية للأفراد من مخاطر الوفاة في سن مبكرة أو الوصول إلى سن الشيخوخة، كما يوفر للفرد حماية في حالة البقاء على قيد الحياة لســـن معينة، وللورثة في حالة وفاة معيلهم.(عبودي، 2006: ص164).

3/ الهيكل المؤسسي لقطاع التأمين السوداني:

تعتمد صناعة التأمين في السودان كبقية الدول على مجموعة من الوحدات المتخصصة التي تعمل مع بعضها من أجل تنفيذ وسلامة العملية التأمينية.

1/3 الوضع الحالي:

يتكون سوق التأمين السوداني من عدد من الشركات السودانية فقط، حيث أوقفت جميع الشركات الأجنبية وسودنه قطاع التأمين. ويتبع السوق نظام التأمين التكافلي الإسلامي.

يواجه سوق التأمين في السودان عدة تحديات من أهمها: ضعف الرسملة، وضعف قوانين التأمين، نقص الكوادر المتخصصة وانعدام توازن السوق، وضعف الوعي التأميني. مع الإشارة إلى أن جميع شركات التأمين وإعادة التأمين خاضعة لقانون الرقابة على التأمين الذي يشرف على ترتيب وتنفيذ قواعده المتعددة هيئات الرقابة على التأمين.

2/3 المؤشرات الاجمالية لسوق التأمين السوداني للعام 2015

تعمل في سوق التأمين ثلاث عشرة شركة تأمين مباشر، وشركة لإعادة التأمين (جميعها شركات وطنية) ومكتب فرعي لشركة إعادة تأمين لمنظمة دول التجارة التفضيلية، ويمكن توصيف هيكل السوق كالآتي:

1- شركات تأمين مباشر (قطاع خاص) **13** شركة
2- شركات تأمين مباشر (قطاع عام) **1**شركة
3- شركات إعادة تأمين قطاع مشترك **1** شركة اعادة تأمين
4- مكتب فرعي لإعادة التأمين اتفاقيات إقليمية **1** مكتب فرعي
5- وكلاء تأمين **168** وكيل تأمين
6- منتجين تأمين **998** منتج تامين
7- وسطاء تامين **13** وسيط تامين
8- خبراء كشف تسوية وخسائر **215** أفراد وكيانات
9- مديري مطالبات تامين طبي **6** مدراء
10- اصغر شركة من حيث راس المال **1000,000** مليار جنيه
11- اكبر شركة من حيث راس المال **52,000,000** مليار جنيه
12- اجمالي رؤوس اموال شركات التامين **153,615,000** مليار جنيه
13- عدد العاملين بصناعة التأمين بالسودان **2859** فرد

3/3 مكونات سوق التأمين:

يتكون الهيكل المؤسسي لقطاع التأمين في السودان من الآتي:

1- الهيئة العليا للرقابة الشرعية على أعمال التأمين. 2- هيئة الرقابة على التأمين.
3- شركات التأمين المباشر. 4- شركة إعادة التأمين الوطنية والمكتب الفرعي لشركة الكوميسا.
5- اتحاد شركات التأمين. 6- قطاع الخدمات المساعدة التي تشمل خبراء المعاينة ومقدري الخسائر والخبراء الاكتواريين. 7- قطاع خدمات الوساطة ويشمل والوكلاء والمنتجين.

أولاً: الهيئة العليا للرقابة الشرعية على أعمال التأمين

تمثل هذه الهيئة قمة جهاز الرقابة على التأمين، حيث تقوم بدور موجه ومرشد لهيئة الرقابة فيما يختص بالجانب الشرعي لمعاملات التأمين، مثل مراجعة عقود التأمين وأنشطة ومعاملات الشركات في مجال الاستثمار وإعادة التأمين للتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، كما تقدم هذه الهيئة الفتاوي الشرعية فيما يشكل على شركات التأمين وما يستجد من ظروف.

وقد حددت اللوائح واجبات هيئات الرقابة الشرعية كالآتي:

1- تشارك هيئة الرقابة الشرعية في وضع ومراجعة عمليات الشركة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

2- يحق للهيئة حضور اجتماعات الجمعية العمومية وإبداء الرأي والبيان في تقرير الحساب الختامي بأن أعمال الشركة مطابقة لمطلوبات الشرع.

3- يحق لرئيسها أو من يمثله حضور اجتماعات مجلس الإدارة لطرح أي موضوع.

ثانياً: هيئة الرقابة على التأمين

إن رعاية ومراقبة نشاط التأمين يمثل خدمة هامة يحتاجها الاقتصاد الوطني، ويمثل أيضاً أحد آليات الادخار ومكملاً للمؤسسات المالية الأخرى، مما يستوجب التدابير لترتيبه وتنظيمه، ولذلك قامت الدولة بإنشاء أجهزة يوكل لها مهام الرقابة والإشراف على نشاط التأمين بأحد الأوضاع التي يمكن إجمالها في الآتي:

1- انشاء أذرع وآليات مستقلة تكلف بمهام الإشراف والرقابة على التأمين تحت إشراف وزير المالية والاقتصاد الوطني.

2- انشاء إدارات أو وحدات متخصصة تتبع لوزارة المالية والاقتصاد الوطني وتكلف بمهام الإشراف والرقابة.

3- انشاء إدارات متخصصة تتبع للبنك المركزي ويكون لها نفس التكليف المذكور أعلاه.

بدأ نشاط الرقابة على التأمين في السودان بصورة فعلية في عام 1961م، وذلك بعد إجازة أول قانون للرقابة على التأمين سنة 1960م، حيث كانت الرقابة على نشاط التأمين تتم من خلال قسم في وزارة المالية والاقتصاد الوطني ثم تطورت إلى إدارة تتبع لوكالة الاقتصاد والتجارة الخارجية وذلك حتى 1991م، وبعد إجازة قانون الإشراف والرقابة على أعمال التأمين لسنة 1992م تم انشاء هيئة مستقلة يشرف عليها وزير المالية والاقتصاد الوطني، ويرأس تلك الهيئة مجلس إدارة مكلف من قبل الوزير ويدير الهيئة مدير عام يعينه مجلس الوزراء بتوصية من الوزير، واستمر الأمر على نفس المنوال في قانون 2001م الذي حل محل القانون السابق.

يتضح مما ذكر أن الهيئة هي الجهاز التي تعتمد عليه الدولة في رعاية نشاط التأمين وتطويره حتى يؤدي دوره في خدمة الاقتصاد السوداني بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، ويظهر جلياً أن أداء دور بهذه الأهمية يحتاج لجهاز مقتدر من حيث آليات العمل والعاملين.

ثالثاً: شركات التأمين وإعادة التأمين

عرفت سوق التأمين السودانية صناعة التأمين عن طريق وكالات وفروع لشركات التأمين الأجنبية وذلك من خلال فترة الاستعمار، وكانت تلك الوكالات تتبع لشركات أوروبية وأسيوية وغيرها، وتديرها في الغالب المؤسسات التي تعمل في التجارة الخارجية حينذاك، وكانت تحصر نشاطها في البدء في تأمينات التجارة الخارجية (التأمين البحري) ثم امتدت لتشمل التأمينات الأخرى كالحريق والسيارات والحوادث ثم أخيراً تأمينات الحياة (تأمين التكافل).

رابعاً: شركة إعادة التأمين

من أهم المشكلات التي صاحبت تطبيق نظام التأمين الإسلامي مسألة إعادة التأمين، إذ يكاد سوق التأمين العالمي يخلو تماماً من شركات إعادة تأمين تعمل وفق هذا النظام، وإن وجدت فإنها لا تمتلك الملاءة المناسبة التي يمكن شركات التأمين الإسلامية من الاعتماد عليها كلياً في إعادة تأمينها، وكما هو معلوم فإن فتوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي كانت قد أجازت التعامل مع شركات إعادة التأمين التي تعمل وفق النظام التجاري استناداً إلى فقه الحاجة، حيث أن هيئة الرقابة الشرعية وجدت أنه لا مناص من التعامل مع هذه الشركات عند اصدار الفتوى آنذاك وفق شروط محددة أجملتها في الآتي:

1- التعامل مع شركات إعادة التأمين التجارية على نظام القسط الصافي وعدم التعامل بالعمولات.
2- تفادي أي معاملات ربوية مع معيدي التأمين.
3- عدم الاحتفاظ باحتياطي أقساط إعادة تأمين في حسابات الإعادة لتفادي فوائد عليها.
4- أن تعمل شركة التأمين التعاوني على زيادة احتفاظها سنوياً وبمعدلات تجعلها تشارك فعلياً في الخسائر.

خامساً: إتحاد شركات التأمين وإعادة التأمين السودانية

وهو تجمع لشركات التأمين وإعادة التأمين السودانية تأسس في العام 1976م، ويهدف لتجويد وترقية الأداء لشركات التأمين، وهو يشرف على هموم الشركات وقطاع التأمين ككل ويعمل كحلقة وصل بين شركات التأمين وأجهزة الدولة الرسمية، ويعنى أيضاً بتدريب الكوادر واستنباط التغطيات الملائمة بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة على التأمين في صياغة وإعادة صياغة وثائق التأمين على هدى قواعد التأمين التعاوني الإسلامي.

سادساً: الخدمات المساعدة

أهم خدمات التأمين المساعدة المصدق لها بالترخيص هي لخبراء المعاينة وخبراء تسوية الخسائر، ومتوفرة على مستوى متواضع محلياً، ويتم استقدام خبراء التسوية العالميين في أي ضرر أو خسارة يستدعي الدراية والمعرفة المهنية، وأهم من ذلك الاعتراف العالمي من قبل شركات إعادة التأمين العالمية، وأما بالنسبة لخدمات الخبراء الاكتواريين فهي غير متوفرة محلياً تماماً ويتم الاستعانة بالخبراء الأجانب من الدول العربية الشقيقة.

سابعاً: قطاع خدمات الوساطة ويشمل والوكلاء والمنتجين

يقوم الوسيط بعملية الإنتاج أو البيع الفعلي لخدمة التأمين والذي يمثل حلقة الوصل بين العملاء وشركة التأمين، ويعتبر الوكيل المنتج ممثلا لشركة التأمين في عملية تسويق الخدمة بمقتضي عقد وكالة بين الطرفين، ويشترط عليه استخراج ترخيص مزاولة من هيئة الرقابة على التأمين، كما يجوز للوكيل المنتج أن يمثل أكثر من شركة تأمين واحدة على أن يتم الترخيص بذلك لكل شركة على حدة.

4/ تقييم اداء صناعة التأمين في السوق السوداني للفترة من 2011-2015

1/4 تطور معدلات النمو الاقتصادي في السودان:

شهد الاقتصاد السوداني خلال الأعوام السابقة تطوراً ملحوظاً، فيما يختص بمعدل النمو السكاني وحجم الناتج المحلي الاجمالي إضافة الى متوسط دخل الفرد ومعدلات التضخم.

جدول رقم (1) يوضح مؤشرات الاقتصاد المحلي

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السكان بالمليون	34.0	35.1	38.0	39.5	40.4
حجم الناتج المحلي الاجمالي بالمليون جنيه	186.689	243.412	342.803	475.827	582.936
متوسط دخل الفرد بالألف جنيه	5.490	6.934	9.021	11.931	14.429
معدل التضخم	18.1	35.1	37.1	36.9	19.8

*حجم الناتج المحلي الاجمالي هو القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم انتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. ** التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

يشير الجدول رقم (1) الي مؤشرات الاقتصاد المحلي في السودان، حيث نلاحظ أن هناك ازدياد في معدلات النمو السكاني خلال سنوات الدراسة، فنجد أن عدد السكان في العام 2011 كان (34 مليون نسمة) وظل يزداد بصورة سنوية إلى أن وصل (40.4 مليون نسمة) في العام 2015 أي ما يعادل(6.400 مليون نسمة) زيادة كلية مطلقة خلال خمس سنوات، كما يتضح من الجدول أن الناتج المحلي الاجمالي بالسودان خلال سنوات الدراسة قد شهد نمو كبيرا، حيث نجد أنه في العام 2011 كان إجمالي الناتج المحلي (186.689 مليون جنيه)، وارتفع الي (582.936) في العام 2015، اي بمعدل زيادة نسبتها 212%، أيضا نلاحظ من الجدول أن متوسط دخل الفرد يزيد بصورة سنوية خلال سنوات الدراسة فكان في العام 2011(5.4 الف جنيه) وارتفع الى (14.4الف جنيه) في العام2015 بمعدل تغير مقداره 162%، اما فيما يخص معدلات التضخم فيظهر من خلال الجدول ازدياد معدلات التضخم سنويا، إضافة إلى إرتفاعها بصورة كبيرة جدا خلال السنوات (2012-2013-2014) على التوالي مع انخفاضها الي النصف تقريبا (19.8) في العام 2015.عن العام 2014 والذي كان معدلها آنذاك (36.9). وبصورة عامة نلاحظ أن كافة المؤشرات تدل على نمو الاقتصاد الوطني واتساع حجم النشاط داخل السوق المحلى، الأمر الذي يستدعي اتساع كافة صناعات النشاط الخدمي والتي من بينها وأبرزها قطاع خدمات التأمين.

2/4 تطور أقساط التأمين

صاحب سوق التأمين السوداني تغيرات واسعة من حيث تطور أقساط أنواع التأمين المختلفة

1/2/4 نسب مساهمة فرعي التكافل والتأمينات العامة من اجمالي اقساط سوق التأمين

تنقسم عمليات التأمين في السودان الي نوعين رئيسيين: الأول هو تأمين التكافل والذي تمارسه عدد قليل من شركات التأمين (4 شركات)، والنوع الثاني يشمل كافة أنواع التأمين الأخرى مثل: تأمين السيارات، والحريق، والبحري، وغيرها من أنواع التأمينات.

جدول رقم (2) يوضح نسب المساهمة لفرعي التكافل والتأمينات العامة من اجمالي عمليات سوق التامين

البيان	نسبة المساهمة 2011	نسبة المساهمة 2012	نسبة المساهمة 2013	نسبة المساهمة 2014	نسبة المساهمة 2015	متوسط النسبة
التكافل	5.0	4.1	3.7	3.1	2.9	3.8
التأمينات العامة	95.0	95.5	96.3	96.9	97.1	96.2
الاجمالي	100	100	100	100	100	100

نلاحظ من التتبع للجول رقم (2) أن نسبة مساهمة فرع تأمين التكافل ضعيفة جداً مقارنة مع فرع التأمينات العامة، إضافة الى انها في تناقص مستمر سنويا، حيث كانت في العام 2011نسبة المساهمة لفرع التكافل 5.0% وانخفضت الى2.9% للعام 2015، مقابل 97.1% لفروع التأمينات

العامة لنفس العام، مع الاشـــارة هنا أن هذا النوع من أنواع التأمين تمارســـه 4 شـــركات فقط من إجمالي الشـــركات البالغ عددها 13 شـــركة، الأمر الذي يشـــير إلى عدم اهتمام شـــركات التأمين بالترويج لهذا النوع من أنواع التأمين، إضـــافة إلى قناعة أفراد المجتمع بعدم أهمية التأمين ضـــد الأخطار التي تهدد حياتهم.

2/2/4 صافي الأقساط المكتتب بها

يعرف صـافي أقسـاط التأمين المكتتب بها على أنها الأقسـاط المحتفظ بها بعد حسـم الأقسـاط المسـندة إلى شركات إعادة التأمين المحلية والعالمية من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها.

جدول رقم (3) يوضح صافي الاقساط المكتتب بها ومعدل التغير لسوق التأمين السوداني

العام	صافي الأقساط	النمو%
2011	515,925	-
2012	721,403	%39.8
2013	1,006,634	%39.5
2014	1,115,983	%10.8
2015	1,373,421	%23.0
الاجمالي	4,733,366	%166

يشـير الجدول رقم (3) أن صـافي الأقسـاط يشـكل نمواً سـنوياً بصـورة مسـتمرة، وهذا ما يمكن ملاحظته من معدل التغير بصـافي الأقسـاط لسـوق التأمين السـوداني الذي يرتفع كل عام عن الذي يسـبقه، كما نجد أن نسـبة الزيادة في العام 2014كانت تمثل اقل معدل تغير لسنوات الدراسة ويمكن القول ان الزيادة في الأقساط السنوية ارتفعت بمعدل مقداره 166% لسنوات الأساس للدراسة للعامين 2011 و2015.

1/2/2/4 نسب مساهمة أقساط التأمين حسب نوع النشاط

يمكن من خلال معرفة نسب مساهمة فروع التأمين المختلفة من إجمالي عمليات السوق التوصل الى الخصائص المكونة لسوق التأمين.

جدول رقم (4) يوضح نسبة مساهمة أقساط أنواع التأمين المكتتب بها من إجمالي عمليات سوق التأمين

النوع	نسبة المساهمة 2011	نسبة المساهمة 2012	نسبة المساهمة 2013	نسبة المساهمة 2014	نسبة المساهمة 2015	متوسط النسبة
السيارات	66.0	68.0	68.8	72.4	68.2	68.7
حريق وطاقة	4.3	5.4	4.2	5.9	4.7	4.9
البحري	5.0	4.4	4.4	5.1	4.4	4.7
الهندسي	1.1	1.7	0.6	0.4	1.6	1.0
حوادث متنوعة	5.0	4.2	3.1	3.0	2.0	3.4
زراعي وحيواني	5.0	2.3	2.9	3.3	9.3	4.5
الطيران	1.6	1.5	1.1	1.1	0.8	1.2
الطبي	12.0	12.3	14.0	7.8	7.8	10.7
تأمين الصادر ومخاطر التمويل	0.3	0.9	0.9	0.9	1.0	0.8
اخطار الحرب	-	-	-	0.1	0.2	0.1
الإجمالي	%100	%100	%100	%100	%100	%100

من خلال الجدول رقم (4) نتبين أن تأمين السيارات بشقيه الإجباري والشامل ظل يمثل النسبة الأكبر في المساهمة من بين أنواع التأمينات الأخرى وتعتبر مساهمة كبيرة جداً الأمر الذي يوضح اعتماد السوق الكلي للتأمين على تامين السيارات وإهمال أنواع التأمينات الأخرى، حيث تمثل جميع أنواع التأمين الأخرى ما نسبته في المتوسط.31.3% ويمثل تأمين السيارات ما نسبته (68.7%) من إجمالي عمليات سوق التامين.

يلي تامين السيارات من حيث المساهمة التأمين الطبي بمتوسط بنسبة مساهمة 10.7 %، حيث تعمل بهذا النوع من أنواع التأمين خمس شركات فقط، كما نلاحظ أن جميع أنواع التأمينات الأخرى لم تشكل نسبة مساهمة مستقرة حيث تزيد عاماً وتنخفض عاماً، مما يعكس عدم استقرار محفظة شركات التأمين بخلاف تأمين السيارات والتأمين الطبي.

وهنا تجب الإشارة إلى أن التأمين الزراعي والحيواني يشكل نسبة مساهمة ضعيفة جداً مقارنة مع ما تملكه الدولة من الثروة الحيوانية والأراضي الزراعية، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الاهتمام بهذين النوعين من التأمين (زراعي – حيواني) وذلك بتوعية المزارعين والرعاة بأهمية التأمين على الممتلكات الزراعية والحيوانية.

أما أقل أنواع التأمينات مساهمة فهو تأمين الصادر ومخاطر التمويل، وهي مساهمة ضعيفة جداً مقارنة مع أنواع التأمينات الأخرى حيث بلغ متوسط نسبة المساهمة لتأمين الطاقة (0.8 %) خلال فترة الدراسة. كما نجد أن التأمين البحري يشكل نسبة مساهمة بسيطة جداً ومتذبذبة خلال أعوام الدراسة وبمتوسط نسبة مساهمة (4.7%) ويمكن أن يعزى ذلك إلى ضعف وتذبذب الصادرات السودانية، حيث كانت تعتمد الدولة بشكل أساسي في صادراتها على الصادرات البترولية والتي يتم تأمينها بواسطة شركات الإعادة الخارجية، إضافة إلى بعض المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية.

أما تأمين الحريق + السرقة فمساهمته مقارنة مع إجمالي مساهمة أنواع التأمينات الأخرى قليلة ومتذبذبة حيث شكل العام 2014 أعلى نسبة مساهمة وهي (5.9%) بينما كان متوسط نسبة المساهمة (4.9%) لسنوات الدراسة. أيضاً نلاحظ ضعف مساهمة التأمين الهندسي وتأمين الحوادث، حيث كان متوسط نسبة المساهمة للنوعين خلال فترة الدراسة (1%) و(3.4%) على التوالي، ويأتي تأمين الطيران في المرتبة الثانية من حيث المساهمة الاقل بعد تأمين الصادر، حيث بلغ متوسط مساهمة تأمين الطاقة لسنوات الدراسة (0,98%) ويرجع ذلك إلى ضعف امتلاك السودان للأساطيل الجوية من الطائرات إضافة إلى عدم القدرة المالية لشركات التأمين السودانية لتغطية أخطار تأمين الطيران.وفيما يتعلق بتامين أخطار الحرب فلم يعرف في سوق التامين بصورة واضحة قبل العام 2014 لذلك لايمكن تعميم نتائجه على سنوات الدراسة، كما نجد أن مساهمته ضعيفة جدا فكانت (0.1 %) للعام 2014 و (0.1%) للعام 2015.

3/2/4 عمق سوق التأمين

يعرف عمق التأمين بانه مؤشر يقيس نسبة اجمالي الاقساط المكتتب بها إلى اجمالي الناتج المحلي.

جدول رقم (5) لتوضيح معدل التغلغل او النفاذية % (عمق سوق التأمين)

السنة	اجمالي اقساط التامين	اجمالي الناتج المحلي	معدل التغلغل او النفاذية %
2011	0,896	186.689	0.47
2012	1,263	243.412	0.51
2013	1,637	342.803	0.47
2014	1,830	475.827	0.38
2015	2,125	582.936	0.36
الاجمالي	6,855	1,831,667	0.37

من الجدول رقم (5) نجد أن مستوى عمق التأمين في السودان ضعيف جدا ومتذبذب في بعض الاحيان حيث نلاحظ ان معدل التغلغل يمثل 0.47 % وهي نسبة تغلغل ونفاذية ضعيفة جدا مما يعني ضعف مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلى الإجمالي للدولة ككل، كما نلاحظ أن أقل معدل لعمق السوق تم تسجيله في العام 2015 بما يعادل 0.36%، أما معدل التغلغل الإجمالي فقد مثل 0.37 %وذلك لجميع سنوات الدراسة.

4/2/4 معدلات تطور اقساط التامين بقطاع التأمين العربي:

تشير أقساط التأمين إلى الناتج المحلى بالدول العربية إلى مستوى الوعي التأميني لدي أفراد ومجتمعات الدول العربية والذي ما يزال الوعي التأميني فيها منخفضاً جداً والجدول الآتي يوضح ذلك

جدول رقم (6) يوضح ترتيب السودان في قطاع التامين العربي من خلال نسبة أقساط التأمين إلى الناتج المحلي خلال العامين 2013-2014

الدولة	الترتيب	عام 2013 %	الدولة	الترتيب	عام 2014 %
لبنان	1	3,1	لبنان	1	3,2
المغرب	2	3,0	المغرب	2	3,0
فلسطين	3	2,3	فلسطين	3	2,5
تونس، الامارات، البحرين	4	2,1	الامارات، البحرين	4	2,1
الاردن	5	2,0	الاردن	5	2,0
سوريا	6	1,6	تونس	6	1,8
عمان	7	1,0	سوريا	7	1,1
السعودية	8	0,9	السعودية	8	1,0
قطر، مصر، الجزائر	9	0,7	قطر، الجزائر	9	0,7
الكويت	10	0,5	الكويت، مصر	10	0,6
السودان	11	0,4	السودان	11	0,4
اليمن	12	0,2	اليمن	12	0,2
ليبيا، موريتانيا، العراق	—	بينات غير متوفرة	ليبيا، موريتانيا، العراق، عمان	—	بيانات غير متوفرة

نتبين من الجدول رقم (6) أن السودان حقق المرتبة قبل الأخيرة من حيث أقل النسب، فقد بلغت نسبة إجمالي أقساطها إلى الناتج المحلي الإجمالي 0,4% في العام 2013 وفي 2014 كانت النسبة 0,4% مما يعني ثبات النسبة والترتيب أيضا خلال العامين، في حين تذيد النسبة في دولة كثيرة مثل لبنان وفلسطين والكويت والمملكة العربية السعودية. ومن هنا فان السودان يقع في مرتبة متأخرة من حيث نسبة مساهمة إجمالي أقساط التأمين إلي إجمالي الناتج المحلي، وهذا يشير بشكل واضح إلى عدم الإقبال على خدمات التأمين المقدمة من قبل شركات التامين سواء كان من جانب الأفراد أو المؤسسات.

5/2/4 كثافة التأمين

تعرف كثافة التأمين على أنها معدل إنفاق الفرد على التأمين، وهي تمثل متوسط إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها للفرد الواحد.

جدول رقم (7) يوضح كثافة التأمين في السودان

السنة	الكثافة التأمينية	معدل النمو%
2011	26	–
2012	36	38
2013	43	19
2014	46	6
2015	52	13
الاجمالي	203	100

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن كثافة التأمين ضـــعيفة إلى درجة كبيرة، وعلى الرغم من ازديادها بصورة سنوية الا ان كثافة التامين بصورة عامة منخفضة جدا، كما نتبين أن مستوى إنفاق الفرد على التامين في العام 2011 كان 25 جنيه وارتفع الي 52جنيه في العام 2015 بمعدل نمو بلغ 100% كما يؤكد انخفاض كثافة التأمين على ما تم ذكره ســـابقا على ضـــعف إقبال المجتمع السوداني على خدمات التأمين، الامر الذي يشير إلى ضعف الوعى التاميني وعدم قيام الجهات ذات الصلة بالتأمين بدورها في نشر ثقافة التأمين في المجتمع.

3/4 صافي المطالبات لسوق التأمين السوداني

يعبر صـــافي المطالبات مجموع المبالغ التي قامت الشـــركة بدفعها عن الخســـائر المغطاة بموجب الوثائق المختلفة

جدول رقم (8) صافي المطالبات ومعدل التغير لسوق التأمين السوداني

العام	صافي المطالبات	نسبة النمو %
2011	276,7132	–
2012	383,9939	39
2013	601,2617	56.6
2014	623,1589	3.6
2015	644,7729	3.5
الاجمالي	2,529,900	133

من خلال الجدول رقم (8) نجد أن صـــافي المطالبات يرتفع بصـــورة ســـنوية، وذلك الارتفاع يرجع بطبيعة الحال إلى الزيادة الســـنوية في معدلات الاكتتاب والتي تمت الاشـــارة اليها بالجدول رقم (3) مع ملاحظة أن العام 2013 ســـجل أعلى معدل تغير في صـــافي المطالبات المدفوعة وذلك عن العام 2012 حيث بلغ معدل التغير 56.6% إضـــافة إلى أن صـــافي المطالبات قد ارتفع بمعدل 133% وذلك عن عامي 2011 و2015.

1/3/4 نسب مساهمة التعويضات حسب النشاط

جدول رقم (9) يوضح نسبة مساهمة مطالبات أنواع التأمين من إجمالي مطالبات سوق التأمين السوداني

النوع	نسبة المساهمة 2011	نسبة المساهمة 2012	نسبة المساهمة 2013	نسبة المساهمة 2014	نسبة المساهمة 2015	متوسط النسبة
السيارات	84	72	58.6	71.0	76.8	72
حريق وطاقة	2.1	2.3	2.6	1.8	1.8	2
البحري	2	0.5	1.0	1.5	1.2	1

النوع	نسبة المساهمة 2011	نسبة المساهمة 2012	نسبة المساهمة 2013	نسبة المساهمة 2014	نسبة المساهمة 2015	متوسط النسبة
الهندسي	0.1	0.1	0.5	0.8	0.8	0.4
حوادث متنوعة	0.5	2	0.8	0.6	0.4	0.8
زراعي وحيواني	9	2	0.8	0.4	5.7	2.4
الطيران	0.3	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
الطبي والسفر	22	21	35.0	23.4	12.7	21
تامين الصادر ومخاطر التمويل	-	-	0.6	0.5	0.5	0.3
الإجمالي	100%	100%	100%	100%	100%	100%

من الجدول رقم (9) يتضح أن تأمين السيارات بنوعيه الشامل والإجباري يمثل أكبر نسبة مساهمة في مطالبات سوق التأمين السوداني بمتوسط نسبة مساهمة (K(%72 يليه التأمين الطبي بمتوسط نسبة مساهمة (21%)، مما يعني أن مطالبات فرع تأمين السيارات إضافة لمطالبات فرع التأمين الطبي يمثل (93%) بينما يمثل متوسط مطالبات أنواع الفروع الأخرى جميعها حوالي (7%).
كما نلاحظ أن نسبة مساهمة مطالبات التأمين الطبي كانت مرتفعة (35%) للعام 2013 مقارنة بسنوات الدراسة وسجل العام 2015 أقل نسبة مساهمة خلال سنوات الدراسة والتي كانت (12.7%). أما بقية الأنواع الأخرى فنجد أن مساهمتها بسيطة جدا وهي نتاج طبيعي لضعف مساهمتها في إجمالي الأقساط السابق ذكرها.

2/3/4 نسب المطالبات المدفوعة من اجمالي المطالبات

تعبر نسبة المطالبات المدفوعة إلى إجمالي المطالبات مدى التزام شركات التأمين بدفع التعويضات عن الأخطار المغطاة بالوثائق المختلفة.

جدول رقم (10) يوضح نسبة المطالبات المدفوعة إلى إجمالي المطالبات بسوق التأمين السوداني

السنة	إجمالي المطالبات	المطالبات المدفوعة	المطالبات المدفوعة الى إجمالي المطالبات %
2011	516,8891	477,3328	92
2012	742,9462	594,9595	80
2013	972,6014	707,1290	72
2014	971,7734	798,5354	82
2015	1,094,7167	910,3504	83
الاجمالي	4,298,927	3,488,307	81

يشير الجدول رقم (10) إلى أن إجمالي مطالبات سوق التأمين ظلت ترتفع بصورة سنوية وبالمقابل نلاحظ أن المطالبات المدفوعة كانت أيضاً في تزايد مستمر نتيجة لارتفاع المطالبات سنوياً، أيضاً نجد أن نسبة المطالبات المدفوعة إلى إجمالي المطالبات كانت كبيرة، مما يعني التزام الشركات العاملة بالسوق في دفع التعويضات عن الخسائر المغطاة بالوثائق المصدرة، وشكل العام 2011 أعلى نسبة التزام في دفع التعويضات وهي (92%) وبالمقابل نجد العام 2013 سجل أقل معدل التزام من شركات التامين في دفع المطالبات، كما نجد أن متوسط نسبة المطالبات المدفوعة إلى إجمالي المطالبات لسنوات الدراسة هي (81%) مما يؤكد التزام شركات التأمين بسداد المطالبات عن الاخطار المحققة.

4/4 صافي الاكتتاب

يشـر صـافي الاكتتاب الي الدخل الناتج من العمليات التأمينية المختلفة للوثائق المصـدرة بشـركات التأمين، ويتم حسابه عن طريق قسمة صافي الأقساط إلى صافي المطالبات المتكبدة.

جدول رقم (11) يوضح نتائج صافي الاكتتاب لسوق التأمين السوداني

السنة	صافي الأقساط	صافي المطالبات	صافي الاقساط الي صافي المطالبات %
2011	515,9254	276,7132	186
2012	721,4035	383,9939	187
2013	1,006,6344	601,2617	167
2014	1,115,9839	623,1589	179
2015	1,373,4219	644,7729	213
الاجمالي	4,733,3693	2,529,9008	187

يوضح الجدول رقم (11) نتائج صافي الاكتتاب حيث نلاحظ تذبذب صافي الاكتتاب زيادة ونقصانا خلال اعوام الدراسـة ويمكن القول: ان قطاع التامين يحقق صـافي اكتتاب معقول جدا ونجد أن أقل نسـبة لصـافي الاكتتاب كانت في العام 2013 وذلك بنسـبة قدرها 167% أما أفضـل الأعوام تحقيقا لصـافي الاكتتاب هو العام 2015 بنسـبة قدرها 213% الامر الذي يسـتحسـن معه اتباع السـياسـة القائمة في ذلك العام وتطبيقها للسنوات اللاحقة لضمان تحقيق أعلى معدل لصافي الاكتتاب.

5/4 الاستثمار بشركات التأمين

تخضـــع شـــركات التأمين في اســـتثمار أموالها إلي قانون الرقابة للعام 2001 والذي حدد أنواع الاستثمار المسموح لشركات التأمين الدخول فيها.

جدول رقم (12) يوضح قنوات الاستثمار بشركات التأمين السودانية

القنوات	2011	2012	2013	2014	2015
أراضي وعقارات	87,463	86,595	117,5443	143,8707	291,7788
السندات	12,779	8,580	6,3686	6,6996	18,7460
ودائع مصرفية مقيدة وغير مقيدة	57,886	68,508	108,7703	124,4881	160,8547
أسهم	45,146	64,844	91,6890	91,1940	114,6780
صكوك حكومية (شهامة)	21,232	52,605	66,3097	126,8006	88,2374
اخرى	18,645	52,938	30,8500	28,2173	27,8674
مجموع	243,151	334,070	421,5321	521,2703	702,1623

يبين الجدول رقم (12) أن المبالغ المخصـصـة للاسـتثمار بسـوق التأمين السـوداني تزيد بصـورة سـنوية، حيث بلغت في العام 2011 ماقيمته 243 مليون جنيه وارتفعت الى 702مليون جنيه في العام 2015 أي بنسـبة زيادة قدرها (188%) وهذا مؤشـر على ارتفاع معدل الاسـتثمار بالسـوق السـوداني بين العامين، كما يتضـح أن الشركات تعتمد في استثمارها على الاستثمار في الأراضـي والعقارات والتي تعتبر أكثر أنواع الاستثمار تحقيقاً للأرباح في السودان وأقلها مخاطرة، حيث بلغ متوسط نسبة الاستثمار في الأراضـي والعقارات للسوق السوداني لسنوات الدراسة (41%) وهو الأعلى يليه الاستثمار في الودائع بالبنوك والتي بلغ متوسط نسبة مساهمتها (21%)، وبلغ متوسط نسبة مساهمة الاستثمار في الأسهم في الشركات والبنوك الأخرى (20%)، بينما بلغ متوسط نسبة الاستثمار للسوق السوداني خلال سنوات الدراسة للسندات الحكومية (10%) فيما بلغ متوسط نسبة الاستثمار للسندات (4%) .

6/4 معدل الاحتفاظ

يقيس معدل الاحتفاظ نسبة الأخطار المحتفظ بها في الشركة مع استبعاد الأخطار المسندة الي شركات تأمين اخري عالمية او محلية. ويحسب من خلال قسمة صافي أقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها.

جدول رقم (13) يوضح معدل الاحتفاظ لسوق التأمين السوداني

العام	صافي أقساط سوق التأمين	جملة أقساط سوق التأمين	نسب الاحتفاظ	نسبة التغير
2011	515,9254	896,5627	57.5	-
2012	721,4035	1,263,1774	57.0	−0,8
2013	1,006,6344	1,637,7196	61.4	7,7
2014	1,115,9839	1,830,5479	60.9	-0,8
2015	1,373,4219	2,125,9936	64.6	6
الاجمالي	4,733,3693	7,754,0014	48.1	12.3

من الجدول رقم (13) ومن خلال التتبع لمعدلات الاحتفاظ الكلية لسوق التأمين السوداني، نلاحظ تذبذب معدل الاحتفاظ للسوق السوداني، مما يشير إلى عدم استقرار جزئي في حدود الاحتفاظ بالشركات العاملة بالسوق السوداني. كما نجد أن العام 2012 حقق أقل معدل احتفاظ للسوق وبنسبة (57%)، أما أعلى معدل للاحتفاظ فكان في العام 2015 بنسبة (64.6%)، أما نسبة الاحتفاظ العام فنجدها تعادل 48.1% وذلك لجميع سنوات الدراسة.

7/4 المشاركة السوقية للشركات

يعتمد سوق التأمين السوداني علي عدد قليل من الشركات تسيطر على الجزء الاكبر من عمليات السوق، وما تبقى من الحصة السوقية موزع علي بقية الشركات

جدول رقم (14) يوضح المشاركة السوقية لشركات التأمين (المبلغ بملايين الجنيهات)

السنة	2011		2012		2013		2014		2015	
الشركات	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1	411.9	48.4	548.8	45.3	651.6	41.2	715.3	40.3	819.4	39.7
2	121.1	14.2	174.8	14.4	244.0	15.4	323.7	18.2	389.8	18.9
3	62.1	7.3	130.4	10.8	148.2	9.4	96.7	5.5	112.3	5.4
4	48.2	5.7	63.5	5.3	94,0	6.0	95.1	5.4	108.0	5.2
باقي الشركات	208.5	24.4	294.5	24.2	445.2	28.0	542.2	30.6	636.4	30.8
الإجمالي	851.8	%100	1.212	%100	1.583	%100	1.773	%100	2.065	100%

يوضح الجدول رقم (14) أن سوق التأمين السوداني الذي يقوم على أساس 13 شركة تسيطر عليه أربع شركات بمساهمة تعادل حوالي ثلاثة أرباع إجمالي مساهمة السوق 75.6% للعام 2011 مع ازدياد وانخفاض هذه النسبة قليلا خلال سنوات الدراسة، حيث كانت المشاركة السوقية للعام 2015 لأربع شركات تقدر بنسبة 69,2%كما نلاحظ بشكل واضح سيطرة إحدى شركات التأمين وهي شركة شيكان للتأمين بما يقارب نصف الحصة السوقية لشركات التأمين(48-45-41%) مما يشير الى عدم توازن السوق من ناحية المشاركة السوقية، ومن خلال النتائج نجد أنه من الأفضل أن تدمج الشركات ذات المشاركة السوقية الضعيفة والتي تمتلك رأس مال بسيط مع بعضها البعض، أو أن يتم دمجها مع الشركات الكبرى لتحقيق فائدة أكبر للسوق الوطنية.

8/4 معدل الخسارة العام للشركات

يقيس معدل الخسارة مدى نجاح الشركة أو فشلها في إدارة العملية التأمينية، وبالتالي إمكانية التنبؤ بمدي استمرارية هذه الشركة أو خروجها من سوق العمل.

جدول رقم (15) يوضح معدل الخسارة العام للشركات العاملة بسوق التأمين السوداني

النوع	معدل الخسارة للعام 2011	معدل الخسارة للعام 2012	معدل الخسارة للعام2013	معدل الخسارة للعام2014	معدل الخسارة للعام2015
شيكان	47.6	58,4	39,7	43.3	49.6
التأمين الاسلامية	54.4	49,8	48.9	46.4	46.3
جوبا للتأمين	40.4	45,3	26,4	44.9	54.3
التأمينات المتحدة	49.1	34,2	39.3	35.6	40.0
النيل الازرق	74.5	41,8	164	27.8	38.4
السودانية للتأمين	49	51,5	59.0	39.0	46.0
البركة للتأمين	48.7	48,9	47.8	44.2	41.0
السلامة للتأمين	68	63,3	59.0	51.0	49.0
الشرق الاوسط للتأمين	53	37,7	35.1	18.9	18.5
التعاونية للتأمين	43.1	31,6	32.0	36.1	45.3
النيلين للتأمين	46.8	32,8	29.8	38.0	35.0
التأمينات العامة	30	31,3	23.6	27.0	44.0
السافنا للتأمين	35.7	36,3	39.0	40.3	34.0

من خلال التتبع للجدول رقم (15) يتضح تذبذب وارتفاع معدل الخسارة العام للشركات العاملة في سوق التأمين السوداني، حيث وصلت معدلات الخسارة في بعض الأعوام لعدد من الشركات نسبة كبيرة جداً تستدعي توقف هيئة الرقابة على هذا الارتفاع في معدلات الخسارة، فنجد مثلاً ان شركة النيل الازرق حققت معدل خسارة (164%) في العام 2013، وهي أعلى نسبة خسارة تم تسجيلها لشركات التأمين خلال سنوات الدراسة، كما نجد أن شركة السلامة ايضا حققت خسارة مرتفعة جدا وهى 63% وذلك في العام 2012، أما أقل معدل خسارة للشركات في فترة الدراسة كان في العام 2015 وكان من نصيب شركة الشرق الاوسط والتي يلاحظ عليها انخفاض معدل الخسارة بها سنويا. وعموما يجب القول هنا أن على شركات التأمين ان تقوم بعملية تقييم شاملة لجميع سياساتها الفنية والادارية والمالية وذلك لمعالجه أوجه القصور الناتج عن ارتفاع معدلات خسائرها بتلك النسب الكبيرة.

5/ النتائج والتوصيات

1/5 النتائج

1. تطور معدلات النمو الاقتصادي بصورة عامة في السودان من حيث عدد السكان وحجم الناتج المحلى ومتوسط دخل الفرد مما يعني ضرورة توسع كل الأنشطة الخدمية والذي يعتبر التأمين أبرزها.
2. مساهمة تأمين التكافل ضعيفة جدا مقارنة مع التامين العام، حيث سجلت متوسط نسبة مساهمة 3.8% مقابل متوسط نسبة مساهمة 96.2% للتأمينات العامة.
3. يحتل سوق التأمين السوداني مرتبة متأخرة جداً من حيث نسبة مساهمة اجمالي أقساط التأمين إلى الناتج المحلي مقارنة بقطاع التأمين العربي، الأمر الذي يشير إلى انعدام ثقافة التأمين لدي المجتمع السوداني.

4. عدم توازن الطاقة الاستيعابية لحجم السوق، حيث تسيطر شركة واحدة على ما يعادل نسبته تقريباً40% من حصة السوق فيما تتقاسم بقية شركات التأمين البالغ عددها 12 شركة تأمين ما نسبته 60% من إجمالي عمليات السوق.
5. انعدام توازن محفظة الأخطار لدى جميع شركات التأمين، حيث تعتمد شركات التأمين بصورة كبيرة جدا على تأمين السيارات وإهمال الأنواع الأخرى من فروع التأمين.
6. تحقق شركات التأمين السودانية معدلات خسارة سنوية مرتفعة جدا، حيث كان أعلى معدل خسارة لشركة النيل الازرق خلال سنوات الدراسة وهو168% وهي نسبة خسارة عالية جدا.
7. نسبة المطالبات المدفوعة إلى إجمالي المطالبات عالية جدا بسوق التأمين مما يشير إلى التزام شركات التأمين بدفع التعويضات عن الخسائر المحققة.
8. تعتمد شركات التأمين على الاستثمار في الأراضي والعقارات بصورة أساسية، علما أن هذا النوع من الاستثمار يقلل من فرص دعم مشاريع التنمية الاقتصادية في السودان، حيث كان متوسط نسبة الاستثمار في الأراضي والعقارات للسوق السوداني لسنوات الدراسة (41%).
9. -الكثافة التأمينية والتي تعني معدل إنفاق الفرد على التأمين ضعيفة جدا في السودان حيث بلغت للعام 2015 جنيه سوداني.
10. لا تقوم هيئة الرقابة وشركات التأمين بدورها الأساسي في نشر ثقافة التأمين ورفع الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع.

2/5 التوصيات:

1. العمل على إعادة توازن سوق التأمين بزيادة رأس مال شركات التأمين الصغيرة أو إدماجها مع بعضها.
2. قيام كل الوحدات ذات العلاقة بصناعة التأمين بواجبها في نشر ثقافة التأمين لدى أفرد المجتمع.
3. على شركات التأمين الدخول في قنوات الاستثمارات التي تعمل على دعم مشاريع التنمية بالسودان.
4. تنويع محفظة الأخطار بشركات التأمين، وتقليل الاعتماد على أنواع محددة من فروع التأمين.
5. زيادة الاهتمام بتأمين التكافل من خلال بيان الحكم الشرعي لممارسته وتوضيح أثره على المجتمع.
6. العمل على دراسة أسباب ارتفاع معدلات الخسارة بشركات التأمين والعمل على تفاديها.

6/ المراجع

1. ابو الهيجاء، لؤي ماجد. التأمين ضد حوادث السيارات، دار الثقافة، عمان، 2005
2. أحمد، ممدوح حمزة وعبدالحميد، ناهد، إدارة الخطر والتأمين2003.
3. أحمد، ممدوح حمزة، تأمين حريق وحوادث متحالفة، كلية التجارة جامعة القاهرة، 1993
4. آل عطير، عبدالقادر، التأمين البري في التشريع، الطبعة الاولى، دار الثقافة عمان، 2006
5. الخفاجي، منعم، مدخل لدراسة التأمين، مكتبة التامين العراقي، 2014
6. الكاشف، محمد محمود، التأمين على السيارات، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000
7. عبودي، زيد منير، ادارة المخاطر والتأمين، دار كنوز المعرفة، الطبعة الاولى، 2006
8. عريقات، حربي محمد، التأمين وإدارة الخطر، الاردن، دار وائل، 2008

9. فاطمة، الزهراء طاهري، دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خضيرة، العدد22، 2011
10. سيف الدين، فايزة، التمويل الصغير والتأمين الصغير المفهوم والممارسة، مجلة الرائد العربي، 2011
11. منى، محمد عمار، الديب، على السيد، التأمين البحري، جامعة القاهرة، 1994
12. التقارير السنوية لهيئة الرقابة على التأمين.
13. التقارير السنوية للمجموعة العربية للتأمين (اريج)
14. التقارير السنوية لبنك السودان المركزي
15. التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي